مغرب المقاولات
الصغرى المتوسطة

يقظة

نشرة اليقظة
للمقاولة الصغرى و المتوسطة

العدد 3

- شتنبر 2023-

إصدار رقم 3- شتنبر 2023

يقظة للمقاولة الصغرى و المتوسطة

النشرة الدورية

برنامج "تطوير- نمو أخضر"

تم إطلاق برنامج "تطوير- نمو أخضر" لدعم المقاولات الصناعية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بهدف إنتاج خالٍ من الكربون. جرى ذلك في الثالث والعشرون من يناير عام 2021 في وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، برئاسة السيد مولاي حفيظ العلمي.

يهدف هذا البرنامج، الذي يشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتعزيز المقاولات الصغرى والمتوسطة في المغرب والوكالة المغربية للكفاءة الطاقية، إلى مساعدة المقاولات الصناعية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في تحسين العمليات والمنتجات لتكون خالية من الكربون، ودعم نشوء قطاعات صناعية خضراء جديدة وتقليل مستوى التلوث الصناعي.

يأتي هذا البرنامج في إطار تفعيل خطة إحياء الصناعة 2021-2023، التي تتضمن تعزيز موقع المملكة كقاعدة صناعية دائرية خالية من الكربون كإحدى المحاور الاستراتيجية. وخلال هذه المناسبة، أوضح السيد مولاي حفيظ العلمي أن هذه المبادرة تأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية في مجال تنمية الاقتصاد الأخضر وتعزيز الكفاءة الطاقية والتنمية المستدامة. وشدد على أن المغرب ملتزم بالتحول الاقتصادي الأخضر من خلال جعل صناعته خالية من الكربون، مما يجعله معيارًا هامًا للوصول إلى الأسواق العالمية. وأضاف أن هذا البرنامج يعزز التميز الميداني للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من خلال تقليل بصمتها البيئية وتعزيز مكانتها الاستراتيجية في الأسواق الواعدة ضمن إطار نماذج اقتصادية جديدة مستدامة ومبتكرة.

شروط الأهلية والاستحقاق

كل مقاولة في مرحلة التأسيس أو النمو، محددة كمقاولة صغرى أو متوسطة، لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 200 مليون درهم ولها مشروع تنمية مستدامة سيتم تنفيذه على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

المشاريع المستهدفة

ويستهدف برنامج "تطوير- نمو أخضر" المشاريع الخضراء التالية:
- مشاريع الانتقال الطاقي المتعلقة خاصة بترشيد الممارسات والأداء الطاقي للمعدات (النجاعة الطاقية) واستخدام الطاقات المتجددة.
- مشاريع انطلاق القطاعات الصناعية الخضراء التي تغتنم الفرص الجديدة في السوق (إنتاج معدات إعادة التدوير الصناعي وإنتاج سخانات المياه بالطاقة الشمسية والضوئية ومنتجات العزل الحراري، إلخ).

- مشاريع الابتكار وتطوير المنتجات ذات التصميم البيئي الحاملة لبصمة كربونية إيجابية (السيارة الهجينة أو الكهربائية والدراجات النارية الكهربائية والمنتجات الخالية من المبيدات والأسمدة الاصطناعية والمنتجات المصنوعة من المواد التي أعيد تدويرها، إلخ).

- مشاريع إدخال التقنيات النظيفة في عمليات التصنيع وتدفقات المواد التي تسمح بترشيد استخدام المواد الأولية وتقليص كمية النفايات السائلة الملوثة للبيئة (محطات تصفية المياه والعزل الحراري وإعادة تدوير النفايات، إلخ).

وسيمكن برنامج "تطوير- نمو أخضر" في مرحلة أولى من جلب استثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية نحو مليار درهم.

الدعم الذي سيتم تقديمه للمقاولات الصغرى والمتوسطة

يقترح هذا البرنامج عرضًا شاملاً يتعلق بدعم الاستثمار والابتكار والإبداع وخدمات الاستشارة والخبرة لتحقيق التحول الأخضر للمقاولات الصناعية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. يتضمن العرض:
- منحة استثمارية: نسبتها 30٪ لدعم تمويل المعدات الصناعية.
- مساعدة قابلة للاسترداد: نسبتها 5٪ من قيمة المشروع الاستثماري للمساهمة في تمويل احتياجات رأس المال التشغيلي لمشاريع الانطلاق في القطاعات الصناعية الخضراء الجديدة.
- دعم الابتكار وتطوير المنتجات: يصل إلى 50٪ من النفقات الملتزم بها في مجال الابتكار وتطوير المنتجات، بما في ذلك تكاليف الدراسات التقنية وتطوير التصاميم والنماذج الأولية والتجارب وتحليلات المختبرات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، إلخ.
- دعم الخدمات الاستشارية والخبرة التقنية: يصل إلى 80٪ للمقاولات الصغرى والمتوسطة و90٪ للمقاولات الصغيرة جداً، ويشمل الخدمات التي تستهدف خاصة التدقيق والتشخيص الطاقي والبيئي والامتثال للمعايير وعلامات الثقة المميزة وأنظمة التتبع الآني للإنتاجية الطاقية (الجيل الجديد من الإنترنت) وتحليل التأثير البيئي للمنتج، إلخ.

في هذا العدد

برنامج "تطوير- نمو أخضر"

القانون المتعلق بآجال الأداء

ملاحظة حول قطاع السياحة

المستجدات التشريعية

مستجدات

المقاولات الصغرى والمتوسطة في أفريقيا

القانون المتعلق بآجال الأداء

الأحكام الجديدة للقانون 69-21 بشأن شروط آجال الأداء

تم نشر القانون 69-21 المتعلق بآجال الأداء المعدل للقانون 15-95 المتعلق بتشكيل المدونة التجارية في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 يونيو 2023. وتتلخص الأحكام الرئيسية لهذا القانون فيما يلي:

نطاق التطبيق: ينطبق هذا القانون على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تتجاوز مبيعاتهم السنوية 2 مليون درهم، وكذلك على الشركات العامة ذات الصبغة التجارية.

آجال الأداء: ينص القانون 69-21 على وجوب احترام آجال الأداء على النحو التالي:

- في حالة عدم وجود اتفاق بين الطرفين، يتم تحديد الموعد النهائي للأداء بـ 60 يومًا من تاريخ الفاتورة.
- إذا تم الاتفاق على موعد نهائي، فلا يمكن أن يتجاوز 120 يومًا من تاريخ الفاتورة.
- في مرحلة استثنائية، يسمح تحديد مدة أقصاها 180 يوماً بمرسوم لبعض القطاعات المحددة أو الموسمية.

تاريخ إصدار الفاتورة: يتم تحديد الموعد النهائي لإصدار الفاتورة على أقصى تقدير في اليوم الأخير من شهر التسليم أو أداء الخدمة. وفي حالة عدم القيام بذلك، تبدأ أجل الأداء من نهاية شهر التسليم أو الخدمة.

التدرج في التطبيق: سيتم تطبيق القانون الجديد بشكل تدريجي وفق الجدول التالي:

- رقم المعاملات أكثر من 50.000.000 درهم: ابتداء من 1 يوليوز 2023.
- 10.000.000 < رقم المعاملات ≤ 50.000.000 درهم: ابتداء من 1 يناير 2024.
- 2,000,000 < رقم المعاملات ≤ 10,000,000 درهم: ابتداء من 1 يناير 2025.

تنطبق الأحكام الجديدة على الفواتير الصادرة اعتبارًا من 1 يوليوز 2023. وتظل الفواتير القديمة خاضعة للأحكام القانونية السابقة للقانون الجديد.

التزامات الإبلاغ: يجب تقديم إبلاغ كل ثلاثة أشهر بطريقة إلكترونية قبل نهاية الشهر الموالي لكل ربع سنوي. حتى في حالة عدم وجود فواتير متأخرة، فإن الإبلاغ يكون إلزاميا.

سيتعين على الشركات التي يتجاوز رقم معاملاتها 50 مليون درهم تقديم إبلاغها الأول في موعد أقصاه 31 أكتوبر 2023 عن الربع الثالث من عام 2023. ويجب أن يكون هذا الإبلاغ مصحوبا ببيان تفصيلي بالفواتير المتأخرة، معتمد من قبل مفوض الحسابات إذا كان رقم المعاملات السنوي يتجاوز 50,000,000.00 درهم، وبواسطة محاسب خبير أو محاسب معتمد إذا كان رقم المعاملات السنوي أقل من 50,000,000.00 درهم.

العقوبات المنصوص عليها: غرامة يتم حسابها انطلاقا من المبلغ غير المدفوع في المواعيد المحددة، مستحقة للخزينة، وتعادل:

- السعر الرئيسي الذي حدده بنك المغرب في نهاية الشهر الأول من التأخير (3% في تاريخ نشر القانون).
- 0.85% عن كل شهر تأخير إضافي.

يجب أن يتم دفع مبلغ الغرامات الواجب سدادها بالتزامن مع الإبلاغ. الفواتير المتنازع عليها أثناء الإجراءات القانونية لا تخضع للغرامة حتى صدور حكم نهائي. ومع ذلك، بمجرد النطق بالحكم، يجب دفع مبلغ الغرامة إلى الخزينة.

كما ينص القانون على فرض عقوبات في حالة التأخر أو عدم التصريح بشكل ربع سنوي (كل ثلاثة أشهر)، بالإضافة إلى غرامات متغيرة حسب رقم المعاملات السنوي.

ملاحظة حول قطاع السياحة

يراهن المغرب على 6.1 مليار درهم لجذب 17.5 مليون سائح في أفق 2026

ترأس رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، حفل التوقيع على اتفاقية إطار للشراكة لوضع خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026 بالرباط. وسلطت وزيرة السياحة فاطمة الزهراء عمور الضوء على الإنجازات الإيجابية لسنة 2022، مشيرة إلى أن المغرب استقطب حوالي 11 مليون سائح، أي 84% من عدد الوافدين عام 2019، متجاوزا المتوسط العالمي البالغ 63%، واستعاد 116% من عائدات السفر بالعملات الأجنبية مقارنة بعام 2019.

وتستهدف خارطة الطريق الجديدة، التي خصصت 6,1 مليار درهم على مدى 4 سنوات، جذب 17,5 مليون سائح في أفق 2026، وتحقيق عائدات بقيمة 120 مليار درهم، وإحداث 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر، وإعادة وضع السياحة كقطاع رئيسي. وتشمل أدوات العمل عرضا يركز على تجربة العملاء، وخطة لمضاعفة القدرة الجوية، وتعزيز الترويج مع التركيز بشكل خاص على الرقمية، وتنويع المنتجات الثقافية والترفيهية، وترقية الأسطول الفندقي، وتعزيز الرأس المال البشري.

وتم وضع حكامة جديدة، بما في ذلك لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات للسياحة يرأسها رئيس الحكومة، ولجنتان وطنيتان واثنتا عشرة لجنة لتتبع المخططات الجهوية.

وقد وقع على الاتفاقية عدد من الوزراء، من بينهم وزير الداخلية والنقل واللوجستيك والشباب والثقافة والاتصال والوزير المنتدب المكلف بالميزانية ورئيس الكونفدرالية الوطنية للسياحة حميد بن طاهر.

المستجدات التشريعية

- قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية رقم 377.23 الصادر في 16 من رجب 1444 (7 فبراير2023) بتغيير قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم2846.15 الصادر في 17 من شوال 1436 (3 أغسطس 2015) المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- قرار للوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1503.23 بتاريخ 9 يونيو2023 بتحديد أجرة تسليم التصاميم والوثائق التقنية المنصوص في المواد 22-52-102 من المرسوم 2.22.434 بتاريخ 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية.
- قرار للوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1502.23 بتاريخ 13 يونيو2023 بتطبيق أحكام المادة 148 من المرسوم رقم 2.22.434 بتاريخ 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية.
- قرار للوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1692.23 بتاريخ 23يونيو 2023 يتعلق بتجريد المساطر والوثائق والمستندات المتعلقة بالصفقات العمومية من الصفة المادية.
- قرار للوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1501.23 الصادر في 20 من ذي القعدة 1444 (9 يونيو 2023) بتطبيق أحكام المادة 168 من المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 من شعبان 1444 (8 مارس 2023) المتعلق بالصفقات العمومية.
- قرار للوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1689.23 صادر بتاريخ 3يوليو 2023 بتطبيق المادة 153 من المرسوم رقم 2.22.431 صادر بتاريخ 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية.

مستجدات

برنامج دعم الابتكار الصناعي : 50 مليون درهم لتمويل 14 مشروعا

ترأس وزير الصناعة رياض مزور ورئيس أرباب العمل شكيب العلج، توقيع عقود تمويل لـ 14 مشروعا للبحث والتطوير والابتكار الصناعي بالرباط. وقد كلفت هذه المشاريع، التي تمثل الدولة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ميزانية إجمالية قدرها 50 مليون درهم في إطار برنامج دعم الابتكار الصناعي الممول من صندوق دعم الابتكار.

ويهدف هذا البرنامج، الذي أطلقته وزارة الصناعة والتجارة بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى تحديد واختيار أفضل مشاريع البحث والتطوير والابتكار الصناعي المؤهلة للحصول على الدعم المالي من الدولة لسنة 2023. وتصل ميزانيته إلى 300 مليون درهم سنويا، خلال الفترة 2023-2025، يتم تعبئتها من قبل الدولة لدعم ما لا يقل عن 100 مشروع مؤهل سنويًا.

وتتعلق المشاريع المختارة بمختلف القطاعات الصناعية والقطاعات التكنولوجية، مثل الصناعات الزراعية، والتكنولوجيا الزراعية، وصناعة التعدين، والصناعة الكيميائية، والإلكترونيات، والذكاء الاصطناعي، وصناعة الأجهزة الطبية و إعادة تدوير النفايات.

وتتوزع هذه المشاريع، التي تنفذها 7 مقاولات و5 مقاولات صناعية ناشئة، على 5 جهات بالمغرب: الدار البيضاء-سطات، وفاس-مكناس، وسوس ماسة، والرباط-سلا-القنيطرة، ومراكش-آسفي. ويأتي أكثر من نصف التمويل من صندوق دعم الابتكار.

وشدد الوزير على أهمية الابتكار والبحث والتطوير كرافعتين أساسيتين لتطوير الصناعة وريادة الأعمال المبتكرة.

رياض مزور: « المغرب يكتسب سيادة صناعية حقيقية »

نفذ المغرب، برئاسة وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور، استراتيجية طموحة لتعزيز سيادته الصناعية. وفي مقابلة أجريت معه مؤخرًا، أوضح مزور المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية، والتي تشمل إزالة الكربون، وتطوير مصانع البطاريات الكهربائية، وتعزيز الطاقات المتجددة.

وتهدف الاستراتيجية الحالية إلى جذب المستثمرين من خلال التركيز على القطاعات الأساسية، مثل تلك المذكورة أعلاه، وبالتالي تعزيز الوضع الصناعي للمغرب وتحفيز الاقتصاد الوطني.

رياض مزور يطلق النسخة الأولى من برنامج الدعم المالي لفائدة 40 شركة مصدرة

في إطار تعزيز صادرات المغرب نحو الخارج، أطلق وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور، يوم الخميس 6 يوليو 2023، النسخة الأولى من برنامج الدعم الدولي "Go-To-Market" المخصص للشركات ذات الإمكانات التصديرية والعاملة في القطاعين الصناعي والخدمات.

وفي إطار هذا البرنامج، تم إبرام العقود بين وزارة الصناعة والتجارة والشركات المعنية، مع «تعهدات من مختلف الأطراف». وأشار رياض مزور، خلال الحفل، إلى أن برنامج تدويل الأعمال "Go to Market" يهدف إلى تنويع صادرات المغرب نحو مجالات واعدة على مستوى الأسواق والقطاعات، من أجل تعزيز الصادرات وخلق المزيد من فرص الشغل.

"من خلال هذا البرنامج أكد الوزير أننا ننتقل إلى نمط جديد لدعم الشركات على المستوى الدولي، أكثر فردية ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الشركات والقطاعات" وأنه بفضل هذا البرنامج، "الشركات التي تم قبولها في هذه النسخة الأولى سوف تولد إمكانات تصدير إضافية بقيمة 2 مليار درهم خلال 2023-2024."

تم إنشاء 49.145 مقاولة خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية

بلغ عدد المقاولات التي تم إنشاؤها بالمغرب 49.145 شركة خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2023، بحسب المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC).
وتتوزع هذه المقاولات بين الاشخاص الاعتباريين (33.565) والأشخاص الطبيعيين (15.580)، وفقا للوحة القيادة العامة للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

ويظهر التصنيف القطاعي للمقاولات التي تم إنشاؤها هيمنة التجارة (36.33%)، يليها البناء والأشغال العامة (BTP) والأنشطة العقارية (18.83%)، والخدمات المختلفة (17.88%)، والنقل (8.11%)، والصناعات (7.10%)، الفنادق والمطاعم (6.19%)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2.83%)، الزراعة والصيد البحري (1.75%)، والأنشطة المالية (0.98%)، حسب نفس المصدر.

وحسب الشكل القانوني، 63.7% من المقاولات التي تم إنشاؤها هي مقاولات ذات مسؤولية محدودة ذات عضو واحد ((SARLAU، و35.9% مقاولات ذات مسؤولية محدودة ((SARL، و0.2% شركات مجهولة ((SA، و0.1% شركات ذات أسماء جماعية (.(SNC

وعلى مستوى الجهات، تتصدر الدار البيضاء-سطات بـ 14.272 مقاولة تم انشاؤها، متقدمة على طنجة-تطوان-الحسيمة (7.268)، الرباط-سلا-القنيطرة (5.777)، مراكش-آسفي (4.887)، فاس-مكناس (3.507)، سوس ماسة (3099)، جهة الشرق (3046)، العيون الساقية الحمراء (2491)، درعة تافيلالت (1619)، بني ملال خنيفرة (1563)، الداخلة واد الذهب (1193) وكلميم واد نون (423).

الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي : مؤسسات بريتون وودز تؤكد دعمها للمغرب

تمثل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنعقدة بمراكش من 9 إلى 15 أكتوبر، عنصرا هاما بالنسبة للمغرب، خاصة في السياق الحالي الذي يتسم بتحديات كبيرة. ويحظى هذا الحدث الكبير، الذي يجمع ما بين 12 ألف إلى 15 ألف مشارك من 190 دولة، بأهمية حاسمة بالنسبة لقطاع السياحة المغربي. ويؤكد تنوع المشاركين، بما في ذلك كبار المسؤولين وقادة القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والخبراء، فضلا عن وجود 800 صحفي دولي، على حجم التأثير المتوقع.

ويشهد تنظيم هذا الحدث في مراكش، رغم إلغاء بعض الحجوزات بسبب الزلزال الأخير، على الجهود التي يبذلها الوكلاء السياحيون لاستعادة صورة المدينة التي بدأت بالفعل في استعادة بريقها. ويعتبر قرار الإبقاء على الاجتماعات السنوية بمثابة بادرة قوية على الدعم الدولي للمغرب، مما يدل على الثقة التي حظي بها المغرب رغم مأساة زلزال الحوز الأخيرة.

وأكدت كريستالينا جورجييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، أن هذا القرار يتيح للمجتمع الدولي فرصة دعم المغرب، مشيدة بصمود الشعب المغربي في مواجهة المأساة. ومن الجانب المغربي، اعتبرت وزيرة المالية نادية فتاح، هذا القرار بمثابة دليل ثقة بالمغرب، مؤكدة على التدبير الفعال والعاجل لتداعيات زلزال الحوز.

وتهدف الاستعدادات الجارية، التي بدأت قبل وقوع الزلزال، إلى ضمان نجاح هذا الحدث الاستثنائي الذي يمثل الأول من نوعه في أفريقيا منذ 50 عاما. وعلى الرغم من التحديات، فإن التصميم على ضمان سلامة المشاركين والحفاظ على زخم الاستعدادات لا يزال قويا، مع تواصل واسع النطاق وتعبئة مستمرة.

المقاولات الصغرى والمتوسطة في أفريقيا

تمويل : النصف الأول من سنة 2023 قاتم بالنسبة للشركات الأفريقية الناشئة

شهد النصف الأول من سنة 2023 انخفاضًا كبيرًا بنسبة 54% في تعبئة التمويلات من المقاولات الناشئة الأفريقية مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وفقًا لتقرير صادر عن شركةMagnitt ، وهي شركة أبحاث متخصصة في تحليلات الأسهم الخاصة. وجمعت المقاولات الناشئة الأفريقية ما مجموعه 951 مليون دولار خلال هذه الفترة، مع انخفاض أكثر حدة في الربع الثاني، حيث وصل إلى 376 مليون دولار فقط، وهو أدنى مبلغ منذ ما يقرب من عامين. ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع التضخم والنمو الاقتصادي المحدود، مما يثبط عزيمة أصحاب رؤوس الأموال. وكانت مصر أكبر مستفيد من استثمارات رأس المال الاستثماري، متجاوزة نيجيريا، حيث تم جمع 305 ملايين دولار. وبرزت أيضًا جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا، حيث ركزت 94.5% من إجمالي التمويل للمقاولات الناشئة في مجال التكنولوجيا. وتمثل "الأربعة الكبار"، المكونة من نيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا ومصر، 76.1% من إجمالي المعاملات في القارة.

تطوير المقاولات الناشئة : البلدان الأفريقية الخمسة عشر التي تقدم أفضل النظم

يسلط تقرير "مؤشر النظام العالمي للمقاولات الناشئة 2023" الصادر عن StartupBlink الضوء على النظام الخاص بالمقاولات الناشئة في أفريقيا، ويصنف البلدان وفقًا لقدرتها على ظهور وتطوير المقاولات الناشئة. وعلى الرغم من تراجعها بأربعة مراكز، لا تزال جنوب أفريقيا في صدارة التصنيف الأفريقي (المرتبة 35 على مستوى العالم)، وذلك بفضل المدن الديناميكية مثل كيب تاون وجوهانسبرغ. وتحتل موريشيوس (61 عالميا) وكينيا (62 عالميا) المركزين الثاني والثالث على التوالي، تليها نيجيريا (64)، مصر (67)، غانا، الرأس الأخضر، السنغال، ناميبيا وتونس. وأكمل المغرب ورواندا وأوغندا وأنغولا والصومال المراكز الـ15 الأولى. وتهيمن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل وكندا والسويد على التصنيف العالمي. وسجلت موريشيوس والسنغال بعض التقدم الملحوظ، في حين عانت المغرب (المرتبة 93 عالميا) ورواندا (95 عالميا) من تراجعات كبيرة. تشير StartupBlink إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز، يواجه النظام الخاص بالمقاولات الناشئة في المغرب عقبات و اكراهات كبيرة، مثل عدم التوافق بين تمويل المقاولات الناشئة والتشريعات الحالية. تعتبر الاستثمارات الدولية ضرورية لتحفيز تطوير النظم الخاصة بالمقاولات الناشئة في المغرب.

البنك الشعبي المركزي يتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

يهدف البنك الشعبي المركزي (BCP) إلى دعم نمو المقاولات الصغرى والمتوسطة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال اتفاقية تمويل بقيمة 65 مليون يورو موقعة بين شركة(Atlantic Business International (ABI ، شركته القابضة في المنطقة وبنك الاستثمار الأوروبي. ويتعلق الاتفاق بساحل العاج والسنغال وبوركينا فاسو، العاملة عبر شبكة بنك أتلانتيك، التابع للمجموعة المغربية. الهدف هو تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة مع التركيز بشكل خاص على المقاولات التي تخلق فرص الشغل، وتستهدف حوالي 7500 فرصة شغل. ويقدم بنك الاستثمار الأوروبي أيضًا المساعدة الفنية لشركة ABI لمراعاة خصوصيات العملاء من الفئة النسوية. وستسمح هذه الشراكة لـ ABI بتعبئة ما يصل إلى 130 مليون يورو، منها 30٪ على الأقل ستستفيد منها النساء والشباب، مما يسلط الضوء على الالتزام بالتنوع والشمول. أكد عبد السلام بناني، المدير العام لBCP International ، على أهمية المقاولات الصغرى والمتوسطة كمحركات للنمو والتنمية الاجتماعية. ويأمل أمبرواز فايول، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، أن تساهم هذه الاتفاقية في تعزيز دعم النمو والتوظيف في غرب إفريقيا، في إطار اتفاقية 2023-2027 بين الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي. وتواجه المقاولات الإفريقية الصغرى والمتوسطة، التي تمثل 90% من النسيج الاقتصادي بالقارة، صعوبات في الحصول على التمويل رغم حاجتها السنوية البالغة نحو 331 مليار دولار، بحسب البنك الدولي.

تواصلوا معنا

0802 00 00 05

marocpme@marocpme.gov.ma

3، شارع النخيل 457 تجزئة 11
رقم 3 حي الرياض، الرباط